جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية / اللغة العربية

المرحلة : ماجستير لغة عربية

المادة: دراسات لغوية قديمة

عنوان المحاضرة: من الظواهر اللغوية

التدريسي : الأستاذ الدكتور قاسم خليل إبراهيم

- **الترادف :**

وهو أن يكون للمعنى الواحد أو المسمى الواحد عدة الفاظ ، بحيث تنصرف جميعا للدلالة عليه. وقد أشار اليه سيبويه ، في كلامه على تقسيم الكلم من حيث الدلالة ، وجعله القسم الذي عبر عنه بـ (اختلاف اللفظين والمعنى واحد) . ومثل له بقولهم. : ذهب وانطلق .. ونقل قطرب هذا التقسيم وأخذ به) . وقد بكر اللغويون في جمع هذه المترادفات ، فتكثروا في هذا الجمع وبالغوا في تصيده ، حتى روي ان الاصمعي يحفظ للحجر سبعين اسما ، وابن خالويه يحفظ للسيف خمسين اسما " ، ويجمع للآسد خمسمائة اسم ، وللحية مائتين (هـ) . مكان من اسباب هذه المكاثرة والمفاخرة ، أن تصدى نفر من اللغويين لأنكار الترادف والطعن بهذه البضاعة الضخمة ، مستندين في ذلك الى ان للترادفات ليست متساوية في الدلالة على معناها أو مسماها ، وما دامت كذلك فليست مترادفة ، لأن شرط الترادف أن تكون المفردات دالة بالتساوي على المسمى الواحد : اضافة الى شرط ورودها في

اللغة الواحدة .

وظهر هذا التيار مرافقا لحركة الجمع، فقد وصل الينا قول ابن الأعرابي :

كل حرفين أوقعتهما العرب على معنى واحد ، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ، ربما عرفناه فاخبرنا به، وربما غمض علينا فلم تلزم العرب جهله) . ففتح الطريق لمن جاء بعده من رجال هذا التيار ، الذين راحوا يفسرون ورود هذه المفردات ، ويعتلون لوجودها في اللغة ، فذهب ثعلب وابن فارس وابو علي الفارسي، إلى أن الاسم فيها واحد وما سواء صفات ، اشاعها الاستعمال حتى حلت محل الاسم الأول في اطلاقها على المسمى. يقول ابن فارس : ١ ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة ، نحو : السيف والمهند والحسام ، والذي نقوله في هذا : ان الاسم واحد هو السيف ، وما بعده من الالقاب صفات ، ومذهبنا ان كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى . وهو مذهب شيخنا أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .. والى مثل هذا ذهب ابو على الفارسي في حواره مع ابن خالويه في

مجلس سيف الدولة ٠

اما ابن در ستويه و ابن جني فذهبا في تفسير المترادف مذهبا آخر يقود إلى الانكار ، وذلك ان تكون هذه المترادفات من بيئات لغوية متعددة ، ولا مانع بعد ثل من اتحادها في الدلالة ، لأن الأقدمين حددوا المنع في اللهجة الواحدة ، فقالوا : هـ وينبغي أن يحمل كلام من منع الترادف على منعه في لغة واحدة ، اما في لغتين فلا ينكره عاقل . ومهما يكن من أمر قابن درستويه يقول : ، وليس يجيء شيء من هذا الباب – أي الترادف – الا على لغتين متباينتين كما بينا ، أو يكون على معنيين مختلفين ، او تشبيه شيء بشي)). اما ابن جني فيقول : (كلما كثرت الألفاظ على المعنى الواحد كان ذلك أولى بان تكون لغات الجماعات اجتمعت الانسان واحد من هنا وهنا . وبعض هذه المترادفات من لغات غير عربية ادخلها الاستعمال ثم

التدوين في المترادف ، ومن امثلتها (عنبسة) من أسماء الأسد، وهي حبشية . وفسر المترادف – فيما عدا ذلك – بالمجاز ، وذلك بان تكون هذه المفردات مستعملة على سبيل الاستعارة ثم تشيع وتقوم مقام الاسم ، وقد أشار إلى ذلك ابن در ستويه بقوله (او تشبيه شيء بشيء) الذي مر قبل قليل ، وهذا التشبيه هو ما نعني بالمجاز، وذكروا ان من دواعي وروده ان تكثر طرق الاخبار عما في النفس ، والتوسع في طرق الفصاحة والبلاغة ، والحاجة إلى شرح الخفي بما يرادفه) . فكان قطرب يذهب الى انه و انما أوقعت العرب النفظين على المعنى الواحد ليدلوا على اتساعهم في الكلام . وهي افتراضات وهمية لا تقوم على أساس ، اذ لا يعقل ان

يضع فرد أو جماعة كل هذا المترادف الدواع كهذه.

- المشترك اللفظي :

وهو أن تتصرف اللفظة الواحدة إلى معنيين أو أكثر، بدلالة متساوية على المعاني، في لغة واحدة ، والى مثل هذا ذهب الأصوليون) ، أما المناطقة فاشترطوا الا يسبق وضعه المعنى من هذه المعاني على وضعه للمعنى الآخر، وهو على هذا الاساس نقيض المترادف ، وقد اشار اليه سيبويه في تقسيمة للكلم ، وهو القسم الذي عبر عنه به) اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين) ومثل له بقولهم : وجدت عليه من الموجدة ووجدت إذا أردت وجدان الضالة، وأشياء هذا كثيرا ، وعنه أخذ قطرب هذا التقسيم ، وكثير من اللغويين الرواة، وجمعوا منه مادة كبيرة ، إذ رووا لبعض الالفاظ ما يزيد على خمسين معنى ، ولعل لفظة (العجوز) التي ذكرها الفيروز بادي

خير مثل على ذلك ، فقد ذكر ازاءها سبعين معنى او يزيد. مثل : الإبرة والأرض والأرنب والأسد والإلف من كل شيء والبحر والبطل والبقرة والتاجر والشرس والتوبة وغيرها . وكانت هذه المكاثرة، وهذا التزيد غير المحدود في الفاظ المشترك ، هي التي قسمت الدارسين أيضا إلى قائل بالمشترك مدافع عنه وإلى منكره

معللا لورده ، كالذي رأيناه من تباين مواقفهم من الترادف ، والذي عليه أكثر الرعيل الأول من اللغويين القول بالاشتراك ، وعلى رأس اولئك الخليل وسيبويه وابو عبيدة والاصمعي وغيرهم ، فقد اثبتوه وتوسعوا فيه مستندين الى الشواهد العربية التي لا سبيل إلى الشك فيها . ثم اضاف من جاء بعدهم من القائلين بالمشترك دليل العقل إلى دليل النقل . فعند هؤلاء و أنه واقع النقل اهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ. ومن الناس من أوجب وقوعه ، قال : لأن المعاني غير متناهية والالفاظ متناهية ، فاذا وزع لزم الاشتراك . وذهب بعضهم إلى ان الاشتراك اغلب .

اما المنكرون وأغلبهم من الرعيل اللاحق لأولئك ، فراحوا يعللون لورود هذه الكثرة من الفاظ المشترك ، فأبو على الفارسي انكر ان يكون الاشتراك مقصودة في أصل الوضع ، وانما سببه تداخل اللغات ، أو الاستعارة التي تشيع فتصير بمنزلة المعنى الأول ، فيقول : (اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، ينبغي الا يكون قصدا في الوضع ولا اصلا ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو ان تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب ، فتصير بمنزلة الأصل .

اما ابن درستويه فقد انك الاشتباك لما فيه من عدم الأمانة ، وعلا التام عنه باللغات اخير مثل على ذلك ، فقد ذكر ازاءها سبعين معنى او يزيد. مثل : الإيرة والأرض والأرنب والأسد والإلف من كل شيء والبحر والبطل والبقرة والتاجر والترس والتوبة وغيرها . وكانت هذه المكاثرة ، وهذا التزيد غير المحدود في الفاظ المشترك ، هي التي قسمت الدارسين أيضا إلى قائل بالمشترك مدافع عنه وإلى منكر له معلل نروده ، كالذي رأيناه من تباين مواقفهم من المترادف .

والذي عليه أكثر الرعيل الأول من اللغويين القول بالاشتراك ، وعلى رأس اولئك الخليل وسيبويه وابو عبيدة والاصمعي وغيرهم، فقد اثبتوه وتوسعوا فيه مستندين الى الشواهد العربية التي لا سبيل إلى الشك فيها " . ثم اضاف من جاء بعدهم من القائلين بالمشترك دليل العقل إلى دليل النقل. فعند هؤلاء : أنه واقع النقل اهل اللغة ذلك في كثير من الألفاظ. ومن الناس من أوجب وقوعه ، قال : لأن المعاني غير متناهية والالفاظ متناهية ، فاذا وزع لزم الاشتراك، وذهب بعضهم الى ان الاشتراك اغلب .

اما المنكرون وأغلبهم من الرعيل اللاحق لأولئك ، فراحوا يعتلمون لورود

هذه الكثرة من الفاظ المشترك ، فأبو على الفارسي انكر ان يكون الاشتراك مقصودة في اصل الوضع ، وانما سببه تداخل اللغات ، أو الاستعارة التي تشيع فتصير بمنزلة المعنى الأول ، فيقول : د اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ، ينبغي الا يكون قصدا في الوضع ولا اصلا ، ولكنه من لغات تداخلت ، أو ان تكون كل لفظة تستعمل بمعنى ثم تستعار لشيء فتكثر وتغلب ، فتصير بمنزلة الأصل . اما ن درستويه ، فقد انكر الاشتراك لما فيه من عدم الابانة، وعلى مجيء النادر منه باللغات ، أو بحذف واختصار وقع في الكلام ، فقال : ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين ، لما كان ذلك ابانة ، بل تعمية وتغطية ، ولكن قد يجيء الشيء النادر من هذا العلل ، ثم يذكر هذه العلل ويقول : (وانما يجيء ذلك في لغتين متباينتين ،و الحذف واختصار وقع في الكلام ، حتى اشتبه اللفظان ، وخفي ذلك على السامع وتأول فيه الخطأ . فهو مع أبي علي الفارسي في تفسير بعض الفاظ المشترك باللهجات المتداخلة ، وهو تفسير علمي، ايدته مرويات الاقدمين وشواهدهم ،

واني مثله ذهب الأمدية في دراسته للمشترك (٣) ..

واذا كان أبو على الفارسي قد ذكر الاستعارة علة من علل نشأة المشترك وذكر ابن در ستويه الحذف والاختصار علة أخرى في هذه النشأة ، فان ابن درستوبه اوقفنا على علة أخرى مهمة تفسر ورود المشترك ، الا وهي التطور الدلالي الذي يصيب بعض الألفاظ، وذلك من خلال مناقشته للمثل الذي ساقه سيبويه اولا . واللغويون بعده ، للمشترك، وهو لفظ (وجد (الذي ينصرف إلى الود ووجدان الشيء والغضب ... الخ فيقول : (فظن من لم يتأمل المعاني ولم يتحقق الحقائق ان هذا لفظ واحد ، قد جاء لمعان مختلفة وانما هذه المعاني كلها شيء واحد ، وهو إصابة الشيء خيراً كان أو شراً . اذن فهناك تطور دلاني الحق المعنى الأول العام فصرفه إلى معان أخرى تشترك في احتوائها على شيء من ذلك المعنى الشامل وتختلف فيما بينها في معنى خاص . وهذا المذهب في تفسير المشترك ايده الدرس اللغوي الحديث ، ووقف بوساطته على حقائق لغوية كانت خافية على اسلافنا الأقدمين .

التضاد :

وهو ان تتصرف اللفظة الواحدة إلى معنيين متضادين. وعليه فهو يشبه الاشتراك ، في كون اللفظة منهما تدل على أكثر من معنى، ويفترق عنه في أن التضاد رهين بمعنيين لا أكثر، وان هذين المعنيين متضادان لا مختلفان ، وأكثر اللغويين على

ان التضاد نوع من المشترك، ولكنه نوع اخص منه ، والى ذلك ذهب سيبويه .

وقطرب وابو حاتم والمبرد و ابن الانباري وابن فارس و ابن سيده والسيوطي) ، في تحديداتهم للضد وتقسيمهم الكلم – الا ان أبا الطيب اللغوي جعله شيئا مستقلا ونوعا قائما بذاته ، فقال : (والاضداد جمع ضد ، وضد كل شيء ما نافاه . وليس كل ما خالف الشيء ضدا له ، الا ترى أن القوة والجهل مختلفان وليسا ضدين ، وانما ضد القوة الضعف، وضد الجهل العلم)). وبهذا يكون ابو الطيب ادق اللغويين نظرا إلى الأضداد وفكرة الضدية

ولا نستطيع أن نقطع بان أول من التقط الاضداد من أفواه العرب ورواها . هو هذا اللغوي أو ذاك ، الا اننا نستطيع ان تحدد روايتها بعصر أبي عمرو والخليل و يونس وابي زيد والشيباني والكسائي ومن في طبقتهم، لورود ذكرهم جميعا في كتب الاضداد راوين لبعض موادها. وتستطيع أن نطمئن إلى ان هؤلاء الأوائل تم يطلقوا على هذه الالفاظ المروية اسم (الاضداد) ، لعدم توفر ما يدل على ذلك وانما ذكروا الضد ومعنييه المتضادين متعجبين، كالذي فعله الخليل حين عرض المادة (شعب) فقال : و هذا من عجائب الكلام ووسع العربية ان يكون الشعب تفرقاً ويكون اجتماعاً ، وقد نطق به الشعر ، ومثل هذا ما قاله في مادة (الناشد) التي تعنى الطالب والمعرف . وكذلك الأمر فيهما روي عن يونس بن حبيب) ، من اخداد

وكانت قلة الاضداد وظرافتها ، كما يعبر قطرب) ، هما الدافع الذي دفع اللغويين الأوائل إلى جمعها وتدوينها ، ولكن سرعان ما تطور هذا الدافع وانقلب الى المكاثرة والمنافسة ، فابتليت الاضداد بمثل ما ابتليت به سائر الفاظ الظواهر اللغوية .

فعدوا منها المئين بعد ان كانت شذرات قليلة لا تتجاوز الاعداد المفردة . فانقسم الدارسون ايضا حيال هذه المواد على فريقين مدافع ومنكر ، ولكل منهما حججه وادلته واضعين لها مصنفاتهم

وذهب المدافعون مذاهب متعددة ، فتمسك نفر منهم بالسماع والنقل . وآخرون دعموا السماع بالعقل والقياس ، واعتمد فريق ثالث على فكرة الجمع بين القول بها ومحاولة تفسيرها. ويمثل المذهب الأول ابن فارس اذ يقول : وانكر ناس هذا المذهب وان العرب تأتي باسم واحد لشيء وضده ، وهذا ليس بشيء . وذلك ان الذين رووا ان العرب تسمي السيف مهندا والفرس طرفا هم الذين رووا ان العرب تسمي المتضادين باسم واحد .. فالتسليم بالسماع عن العرب في الترادف يقتضي التسليم بالسماع عنهم في الاضداد ، والرواة انفسهم في الحالتين ، فسيبغي تصديقهم فيا رووه . أما ابن سيده الذي يمثل المذهب الثاني ، فهو يتفق مع ابن فارس في موقفه من النقل الا انه يدعم هذا النقل بجدل منطقي يصطنعه مع منكر وهمي فيقول : (قيل له هل يجوز عندك ان تحمي لفظتان في اللغة منطقتان المعنيين مختلفين ، فلا يخلو في ذلك ان يجوزه او يمنعه ،

فان منعه ورده صار الى رد ما يعلم وجوده وقبول العلماء له ، ومنع ما ثبت جوازه وشبهت عليه الالفاظ ، فإنها أكثر من ان تحصى وتحصر .... فاذا لم يكن سبيل إلى المنع من هذا ثبت جواز اللفظة الواحد للشيء وخلافه ، واذ جاز وقوع اللفظة الواحدة للشيء وخلافه ، جاز وقوعها للشيء وضده .

واما ابن الانباري الذي يمثل الفريق الثالث فرأى أن يدافع عن الاضداد بأن يعتل لورودها في اللغة ، فصرح بذلك في مقدمة كتابه ، فقال بالتطور الدلالي ، وذلك بان يكون للمعنيين المتضادين معنى شامل قديم ، وكان قد افاد هذا من استاذه ثعلب ، الذي ذكر لنا الجواليقي انه كان يميل إلى تفسير الاضداد بهذا